# اثر التغير المناخي
# ونزع السلاح على الامن الدولي

GCLA
Global Coalition for Limitation of Armaments

# اثر التغير المناخي ونزع السلاح على الامن الدولي

## مقدمة

أصبح تغير المناخ والتنافس على الموارد الطبيعية من الأسباب الجذرية ذات الأهمية المتزايدة للصراعات العنيفة وانتشار الاسلحة في جميع أنحاء العالم. كما أدت البيئة المتغيرة أيضا إلى ظهور تحديات وتهديدات جديدة لمناطق العالم التي تعاني من ظروف معيشية غير مستقرة وزادت من عدد الكوارث الطبيعية مما أدى إلى مزيد من المنافسة على الموارد الشحيحة وتدفقات الهجرة الإضافية. علاوة على ذلك أدى استغلال الموارد بما في ذلك النفط والغاز والمعادن وغيرها إلى تكثيف الصراعات في المناطق غير الآمنة من العالم الغنية بالموارد. ومن ثم يصبح نزع السلاح وعدم الانتشار أمور ضرورية لمنع الصراعات العنيفة والحروب وفي نهاية المطاف لبناء السلام والحفاظ على السلم والامن الدوليين.

ففي ظل عدم وجود بلد محصن من التهديدات سواء الامنية أو الصحية مثل تفشي الأمراض الجديدة وتغير المناخ وخاصة عندما يقترن ذلك بالتهديدات الأمنية الأخرى مثل الإرهاب العابر للحدود والهجمات الإلكترونية في كل مكان، أصبح من المؤكد أن أطر الأمن القومي الحالية غير كافية. حيث يمثل التغير المناخي تهديد مضاعف يؤثر على كل وظيفة من وظائف الحكومة والمجتمع تتأثر سلامة الاراضي والرفاهية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والقدرات العسكرية بشكل مباشر وغير مباشر حيث يمكن القول أن تغير المناخ أصبح تهديدا وجودي عالميا للأمن الدولي مما يجعله مختلفا بشكل أساسي عن التهديدات السابقة. وخاصة في ظل التطورات التكنولوجية في مجال انتاج وانتشار الاسلحة بمختلف أنواعها وصفقات الأسلحة وإضعاف معاهدة القوات النووية متوسطة المدى واستخدام الأسلحة المحظورة مثل الألغام المضادة للأفراد والأسلحة البيولوجية والكيميائية هي مصدر قلق كبير للأمن الجماعي.

ومن هنا ستحاول هذه الورقة تحليل ما إذا كانت هناك علاقة بين الاثار التي خلقها تغير المناخ وانتشار الاسلحة على الامن الدولي وما هي السياسات والاجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل التقليل من أثار هذه المتغيرات على الامن الدولي وذلك من خلال عدد من المحاور تتمثل في :

**اولا: الاطار المفاهيمي**

**ثانيا: تغير المناخ وانتشار الاسلحة كمهددات للامن الدولي**

**ثالثا: جهود المجتمع الدولي لتقويض اثار التغير المناخي ونزع السلاح**

# اولا: الاطار المفاهيمي

تتمحور هذه الدراسة حول عدد من المفاهيم التي اهتمت الدراسات والقوانين الدولية بمحاولات ايجاد تعريف محدد ومتفق عليه حولها من هذه المفاهيم الامن الدولي وتغير المناخ ونزع السلاح تمثل المتغيرات الاساسية التي تقوم هذه الدراسة بتحليل الاثار التبادلية لكل منها على الاخر

## مفهموم الامن الدولي

واقع الأمر أن مفهوم الأمن متنازع عليه وقد أدت التغييرات على البيئة الأمنية المعاصرة إلى كثير من المحاولات لتعريف هذه التغييرات ووضع اطارها المفاهيمي سياسيا ونظريا وتأثيراتها على الدول والمجتمعات والأفراد. وقد انضمت إلى المفهوم التقليدي للأمن مفاهيم أخرى توسع طبيعة التهديدات المحتملة (الإرهاب، الجريمة المنظمة...) وهي تهديدات ترتبط بعوامل الخطر في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، وتعمق الأهداف المهددة لتشمل الأمن العالمي والجماعات دون الوطنية والأفراد

## واتفقت الدراسات على وجود خمسة أبعاد أساسية للأمن تتمثل في

**الأمن العسكري**

ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها

**الأمن السياسي**

ويعني الاستقرار التنظيمي للدول ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها

**الأمن الاقتصادي**

ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة

**الأمن الاجتماعي**

ويخص قدرة المجتمعات على إعادة انتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها

**الأمن البيئي**

ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية

ولقد اهتم تقرير الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٤ بإعادة صياغة مفهوم الامن من خلال معالجة أنماط التهديدات التي يوجهها العالم خاصة مشكلة الامن البيئي (مشكل التلوث، التغير المناخ.) وأصبح امن الفرد والمجتمعات والبيئة محوريا في المفهوم الجديد للأمن، وفي شرح معمق لمفهوم الامن الموسع حسب ما ذكره تقرير الأمم المتحدة الإنمائي هناك بعدين أساسيين .

١- توفير الأمان من الاخطار او التهديدات المهددة للبشر مثل التلوث والمجاعة والأوبئة.... الخ

٢- الحماية من الاضطرابات والاختراقات المفاجئة للحياة اليومية

كما حدد التقرير مجموعة من الخصائص لمفهوم الامن الجديد هو كوني يخص جميع البشر سواء في الدول المتقدمة والمتخلفة أو في الدول الغنية والفقيرة فان التهديدات المناخية تؤثر سلبا وتمثل خطرا على كل الشعوب كمشاكل التصحر والجفاف والارتفاع درجة الحرارة وارتفاع مستويات البحار...الخ[١]

ومن ثم فإن هذه التعريفات اقرت بوجود علاقة بين مفهومي الامن والتغير المناخي حيث اعتبرت الامم المتحدة أن التأثيرات الناتجة عن التغير المناخي تعد من مهددات الامن الدولي

## مفهوم التغير المناخي

من الناحية العلمية يقصد بالتغير المناخي ارتفاع في المعدلات الحرارة لسطح الأرض يؤدي الى حدوث تغير في خصائص المناخ، هذا التغير عرف تسارع منذ بداية الثورة الصناعية، وتتحكم في المناخ عمليات ودورات مختلفة منها الجيولوجية والكيمائية الناشئة عن تفاعلات بين مختلف المكونات البيئية المعنية. ومن ثم فإن التغير المناخي يعرف " على أنه اضطراب وتحول في خصائص المناخ والذي يؤذي الي تغير في تكوين الغلاف الجوي بسبب تزايد دراجات الحرارة مما يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على النشاط الإنساني. بمعنى أخر هذا التغير هو عبارة عن احتراق الغازات المتولدة عن مختلف النشاطات الطبيعية وأخرى غير طبيعية تحدث في الغلاف الجوي وتساهم في ارتفاع معدلات الحرارة وبالتالي حدوث اضطرابات مناخية ومن بين هذه الغازات نذكر ثاني أكسيد الكربون والميثان وغاز أكسيد نتروجين وغاز كلور وكلور كربون[٢]

وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة بها بمقتضى سياساتها البيئية والإنمائية، وعليها مسؤولية كفالة ألا تسبب الأنشطة التي تقع داخل ولايتها أو تحت سيطرتها ضررا لبيئة دول أو مناطق أخرى تقع خارج حدود ولايتها الوطني. ومن ثم وطبقا للاتفاقية الاطارية لتغير المناخ التي اعتمدتها الامم المتحدة في ١٩٩٢ وفي المادة الاولي الفقرة الثانية عرفت الامم المتحدة تغير المناخ على أنه

---

(١) التغير المناخي وتداعياته على الأمن الدولي (١٩٨٩-٢٠١٨)، الموسوعة الجزائرية

(٢) التغير المناخي وتداعياته على الأمن الدولي (١٩٨٩-٢٠١٨)، الموسوعة الجزائرية

> **تغيراً في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة**

كما سبقته في فقرتها الاولى بتعريف مصطلح الآثار الضارة لتغير المناخ يعني التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو الحيوية من جراء تغير المناخ والتي لها آثار ضارة كبيرة على تكوين أو مرونة أو إنتاجية النظم الإيكولوجية الطبيعية والمسيرة أو على عمل النظم الاجتماعية والاقتصادية أو على صحة الإنسان ورفاهه[٣]

وفي عام ٢٠١٥ وقعت ١٩٥ دولة على اتفاق باريس ٢٠١٥ لمكافحة تغير المناخ والتكيف مع آثاره على مستوى العالم، ويهدف الاتفاق إلى تحديد ارتفاع درجات الحرارة بـ ١,٥ درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل العصر الصناعي على ألا تتجاوز درجتين مئويتين بحلول ٢١٠٠ وهذه هي الخطوة الأولى نحو تخفيف آثار تغير المناخ حيث تهدف إلى منع أو خفض انبعاثات غازات الدفيئة مقارنة بسيناريوهات العمل كالمعتاد[٤]

## مفهوم نزع السلاح

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من مآسي بسبب ما توصلت إليه البشرية من أسلحة دمار شامل متمثلة بالأساس في القنبلة الذرية التي ألقتها الولايات المتحدة الأمريكية على هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين، وقف العالم مذهولا أمام هول وعظم الخطر المحدق به جراء هذا السلاح الفتاك وتهديده المستمر للأمن والسلم الدوليين. وعليه فعند الإعداد لميثاق منظمة الأمم المتحدة، شرع المجتمع الدولي في التأكيد على فكرة الأمن الجماعي بدل نظرية الأمن في ظل توازن القوى التي كانت تعتمد على فكرة أساسها أن تسلح مجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى تتمتع بنفس الحرية في التسلح، يحول دون نشوب الحرب كنتيجة حتمية للتوازن فيما بينهما، عكس فكرة الأمن الجماعي التي تقتضي تواجد كيان دولي يحول دون استخدام القوة والعدوان. ويدعم السلم والأمن من خلال تفعيله لأليات الحل السلمي للمنازعات ونزع السلاح[٥]

---

(٣) راجع المادة الاولي من الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ

(٤) داليا صقر، تغير المناخ والدروس المستفاد من كوفيد -١٩، حلول للسياسات البديلة، ٢ يونيو ٢٠٢٠

(٥) د. محمد نادي، ميثاق الامم المتحدة ونزع السلاح، المنظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الاحمر، ١١ نوفمبر ٢٠٢٠

جميع الروابط الخاصة بالمصادر فى نهاية التقرير

ومن ثم أصبحت رؤية المجتمع الدولي الجديدة تقوم على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال مجموعة من الأليات أبرزها نزع السلاح. وباستقراء ميثاق الامم المتحدة نجد انه زاخر بالعديد من المواد التي تتناول نزع السلاح كأحد أهم مقاصد الامم المتحدة حيث:

**نصت المادة الأولى** منه في فقرتها **الاولي** على أن مقاصد الأمم المتحدة هي حفظ السلم والأمن الدولي وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها

**ونصت المادة ٢** في فقرتها **الثالثة** على أن تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة **الأولى** وفقاً للمبادئ الآتية: يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر

**كما أكدت المادة ١١** في فقرتها الاولي على أنه للجمعية العامة أن تنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدولي، ويدخل في ذلك المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادئ إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو كليهما. وفي **المادة ٢٦** أكدت على رغبة في إقامة السلم والأمن الدولي وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح، يكون مجلس الأمن مسئولا بمساعدة لجنة الأركان العسكرية المشار إليها في **المادة ٤٧** عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع مناهج لنظم التسليح. وبالنسبة **للمادة ٤٧** الفقرة الاولي فقد نصت على أن تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها ان تسدي المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وتعاونه في جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والامن الدوليين لاستخدام القوات[٦] الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع وبالتالي يمكن القول أن ميثاق الأمم المتحدة أكد على ارتباط نزع السلاح وتحقيق مطلب الأمن الجماعي، وذلك من خلال نصه الصريح على تحريم التهديد بالقوة او استخدامها في العلاقات الدولية، وحثه للدول على سلك سبل الحل السلمي لتسوية المنازعات التي قد تنشب بينهم. كما أكد الميثاق وفي نفس السياق على خفض التسلح كإجراء أولي لتحقيق نزع السلاح بشكل كامل

(٦) يرجى الرجوع إلى نصوص المواد المذكورة من ميثاق الامم المتحدة على الرابط

إلا أن الواقع اكد أن ما تم النص عليه في ميثاق الامم المتحدة لم ينعكس على أرض الواقع ويظهر ذلك من خلال انتشار السباق نحو التسلح بعد انشاء الامم المتحدة المتمثل في فترة الحرب البادرة بين القطبين السوفيتي والأمريكي والتي تعد أبرز مثال على ذلك. علاوة على ذلك تم انتشار استعمال أسلحة يمكن اعتبارها أكثر فتكا أو على الأقل مشابهة في أثارها الإنسانية والاقتصادية والنفسية لأثار أسلحة الدمار الشامل، على سبيل المثال الألغام الأرضية التي استطاعات أن تشل حركة دول بكاملها، بالإضافة إلى انتشار الألغام المضادة للبشر في النزاعات المسلحة غير الدولية بالخصوص وارتفاع عدد الحقول المجهولة الخرائط خاصة على مستوى المنطقة العربية حيث تعرف أكبر نسبة من الألغام المزروعة عالميا، والتي لم يتم تطهيرها حتى الان. مما ضاعف من الخسائر البشرية وتسبب في إحداث تشوهات خلقية لنسبة كبيرة منهم أطفال[٧]

## ثانيا: تغير المناخ وانتشار الاسلحة كمهددات للامن الدولي

اختلفت التهديدات التي يتعرض لها السلم والامن الدولي باختلاف الحقب الزمنية وما تشهده من تطورات في كافي المناحي سواء كانت هذه التطورات سياسية او اقتصادية حتى تطور الامر لتصبح التطورات البيئية والتكنولوجية في العصر الحديث من أهم المهددات للامن الدولي. فليس خفيا على أحد أن التطورات التكنولوجية التي شهدها القرن العشرين في مجال صناعة الاسلحة أدت إلى العديد من الكوارث الانسانية كنشوب حربيين عالميتين فضلا عن مئات النزاعات المسلحة الاخرى في اماكن متفرقة من العالم.

ايضا أدت التغييرات البيئية إلى تهديدات لا تقل اهمية عن التهديد الامني. حيث تتضح الآثار المباشرة لتغير المناخ بسهولة في جميع أنحاء العالم كذوبان الأنهار الجليدية وارتفاع مستويات سطح البحر وموجات الجفاف الطويلة وموجات الحرارة العالية وحرائق الغابات المستمرة والأمطار الغزيرة والعواصف الكارثية. وتخلق هذه الآثار عواقب وخيمة على البشر مثل تلف المحاصيل وانهيار مصايد الأسماك وانعدام الأمن المائي وغرق المناطق الساحلية وكل ذلك يؤدي إلى الهجرة الجماعية والنزوح. وتؤدي هذه المواقف إلى دول ومناطق هشة حيث يسمح الصراع المتزايد على الموارد الشحيحة بازدهار الجهات الخبيثة. وبهذه الطريقة يعد تغير المناخ عاملا مضاعفًا للتهديد يمس كل جانب من جوانب الأمن الدولي[٨]

(٧) د. محمد نادي، ميثاق الامم المتحدة ونزع السلاح، المنظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الاحمر، ١١ نوفمبر ٢٠٢٠

(٨) Calder Walton& Sean Power, Climate Change, Intelligence, and Global Security, Belfer Center, May 2021

وعلى الرغم من عدم وجود هناك صلة مباشرة بين تغير المناخ والعنف والصراع وما يرتبط بهم من تزايد الطلب على التسلح سواء من قبل الدول أو الجماعات المسلحة أو التنظيمات الإرهابية أو الفاعلين من غير الدول، إلا إن التغير البيئي والمناخي الواسع النطاق قد يسهم في خلق بيئة يمكن أن تزدهر فيها التنظيمات المسلحةوتفتح المجال لها أمام مزيد من التمكن والنفوذ. وعلى سبيل المثال فتح تزايد معدلات ندرة المياه الناجم عن التغيرات المناخية المجال أمام استغلالها كسلاح لدى التنظيمات الإرهابية في الصومال، إلا أن العديد من الدراسات الامنية أكدت وضوح العلاقة بين المناخ والصراع وتسليح المياه، فنتيجة لما تعرضت له الصومال من جفاف مرتبط بتغير المناخ، قام تنظيم شباب المجاهدين بتغيير تكتيكاته القتالية التي كانت تعتمد على حروب العصابات، واتجه نحو محاولة عزل المدن المحررة عن مصادر المياه الخاصة بها.[٩] كما ان تأثيرات التغير المناخي على سباق التسلح بين الدول لا تقل خطورة فندرة الموارد الناتجة عن التصحر واقلة الامطار أدت إلى استغلال بعض الدول للموارد المشتركة كالانهار – خاصة إذا كانت دول المنع- لصالحها دون مراعاة المصالح المشتركة للدول الاخرى

## تغير المناخ كتهديد للامن الدولي

تتفق كثير من الدراسات على أن المواطنين في الدول التى تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الزراعة مثل الدول الأفريقية وفى جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وتلك المعتمدة على السياحة مثل الدول الجزرية الصغيرة هم الأكثر عرضة لتهديدات الأمن الناتجة عن التداعيات السلبية للتغير المناخي فالاضطرابات المناخية تؤدى إلى تراجع الإنتاج الزراعى وارتفاع أسعار المحاصيل، أما الدول الهشة أو التى بها توترات داخلية فالضغط البيئى بسبب المناخ سيعقد من إمكانية التغلب على مشكلاتها مما يؤدى غالبا لعدم الاستقرار. وستكون القارة الأفريقية من أكثر المناطق التى ستتضرر من التغير المناخى رغم أنها لا تشارك إلا بنسبة أقل من 0 ٪ من الانبعاثات الإجمالية لكن لا تملك البنى التحتية اللازمة للتكيف مع ذلك التغير، وهذه الملاحظة تنطبق على غالبية الدول العربية بشكل خاص حيث يؤدي التغير المناحي إلى حالة من الجفاف والتصحر والفقر المائي في اغلب الدول العربية[١٠]

(٩) التغييرات المناخية تشعل قضايا الصراع في العالم، الامارات اليوم، ١٢ أكتوبر ٢٠١٩

(١٠) د. حنان أبو سكين، تغير المناخ والامن الانساني الطريق إلى العدالة الانسانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣١ مارس ٢٠٢٠

ففي تقرير لمؤسسة الاستشارات الدولية برايس ووتر هاوس كوبرز في عام ٢٠٠٨ حددت ١١ منطقة تشكل موضع خلاف بسبب المياه قابل لأن يتحول إلى نزاع ومنها، تركيا وسوريا العراق، والعراق إيران، ومصر وإثيوبيا والسودان، وبالفعل نجد أن الخلافات منذ ذلك الوقت أخذة في التزايد وأشعل وتيرتها الاضطرابات التي ضربت المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١.[١١] كما حدد تقرير استخباراتي امريكي احدى عشر دولة ومنطقتين إقليميتين حول العالم سيتعرض فيها تأمين الطاقة والغذاء للخطر جراء التغير المناخي وذلك لكون هذه الدول الأكثر فيها مما يجعلها اقل قدرة على التكيف ومن ثم يتركها فريسة لعدم الاستقرار والنزاعات الداخلية بسبب الموجات الحارة والجفاف، وتقع خمس من الدول الإحدى عشرة في جنوب وشرق آسيا وهي أفغانستان وبورما والهند وباكستان وكوريا الشمالية. وثمة أربع دول في أمريكا الوسطى والكاريبي - غواتيمالا، هايتي، والهندوراس، ونيكاراغوا. ويتبقى بذلك العراق وكولومبيا. كما تعتبر أفريقيا الوسطى ودويلات في المحيط الهادي عرضة للخطر. ويرجح التقرير أن يدفع التغير المناخي الكثيرين إلى النزوح[١٢]

كما يمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى اندلاع نزاعات مسلحة أو أعمال عنف ومن ثم تزايد معدلات انتشار الاسلحة في مناطق التوتر والنزاع ، وهو ما تظهره دراسات عدة بحثت عن العلاقة بين تقلب المناخ وبين العنف، وبينت أن زيادة هطول الأمطار أو نقصانها في الاقتصادات المعتمدة اعتمادًا كليًّا على الموارد الطبيعية يعزز من مخاطر العنف المحلي لا سيما في المجتمعات الرعوية الأفريقية. ففي منطقة الساحل الأفريقي مثلا، رأينا كيف ألحقت التغيرات المناخية أضرارًا بالغة بالمجتمعات المحلية، ما دفع بعضها إلى الانخراط في أعمال عنف ونزاعات مسلحة. كما أن ارتفاع درجة الحرارة وعدم انتظام هطول الأمطار وما رافق ذلك من تصحر للأراضي وتقلص في المساحات القابلة للاستغلال أدى إلى تفاقم الصراعات وخير مثال على ذلك منطقة بحيرة تشاد.

:

(١١) محمد عمر، التغييرات المناخية المتصاعدة وتأثيرها على زيادة الصراع بالشرق الاوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات

(١٢) تقرير استخباراتي امريكي يحذر من احتدام التوتر في الشرق الأوسط وحول العالم، موقع BBC عربي

(١٣) أحمد ذكي عثمان، عامل تعقيد إضافي تغير المناخ يفاقم معاناة المدنيين في أوقات الحروب، مجلة الإنساني، ٢٨ أغسطس ٢٠١٩

كما أن التغيرات المناخية غالبا ما تؤدي إلى تغييرات جيوسياسية، تبدو تأثيراتها بوضوح في حال حدوثها بالمناطق الهشة مثل القرن الإفريقي على سبيل المثال، فوفقا لما تم طرحه من تأثير للتغيرات المناخية في الموارد الطبيعية، وما قد تتسبب فيه من تقويض لقدرة الأمم على حكم نفسها، وزيادة فرص النزاعات فإن النتيجة المحتملة هنا هي تحول هذه المناطق إلى بيئة خصبة للإرهاب خصوصا في ظل حالة انعدام الاستقرار وتصاعد معدلات الفقر. حيث يمكن للمخاطر المعقدة الناشئة عن تغير المناخ والهشاشة والصراع، أن تسهم في ظهور ونمو التنظيمات الإرهابية وخاصة أن تغير المناخ يسهم في زيادة هشاشة الدول وهو ما تعززه النزاعات المحيطة بالموارد الطبيعية وانعدام الأمن في الحصول على سبل العيش، وفي هذا السياق تتكاثر التنظيمات الإرهابية وتسهل لها ممارسة نفوذها في ظل البيئات الهشة والمتأثرة بالصراع، حيث لا يصبح للدولة نفوذ وتفتقر إلى الشرعية، وفي بعض الأحيان تحاول التنظيمات الإرهابية سد الفجوة التي خلفتها الدولة، من خلال توفير الخدمات الأساسية من أجل الحصول على الشرعية وتأمين الثقة والدعم بين السكان المحليين[١٤]

ومن ثم فإن التغيرات المناخية تؤثر بلاشك في الموارد الأساسية لاسيما الغذاء والماء وتسهم هذه التأثيرات في زيادة هشاشة الدول ومشكلات الأمن في العديد من المناطق حول العالم، وغالبا يتم تناول العلاقة بين التغيرات المناخية والصراع من خلال الربط بين التغيرات المناخية وندرة الموارد، وما قد يترتب على هذه الندرة من تداعيات وانعكاسات

**فبالنسبة للامن الغذائي** على سبيل المثال ستؤدي قلة سقوط الأمطار والصراع على مياه الأنهار الأخذة في التناقص مقابل زيادة عدد السكان، إلى تعرض دول المنطقة العربية مثل الأردن وليبيا والمغرب لنقص غذائي حادا خلال السنوات المقبلة ، فمن المرجح أن تنخفض المحاصيل الزراعية بنحو ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٥٠ إذا وصل درجات حرارة الأرض ما بين ١,٥ إلى ٢ درجة مئوية، بسبب قلة المياه وزيادة ملوحة الأراضي نتيجة لاختلاط مياه البحر بالأراضي الزراعية مثلما يحدث في دلتا مصر ودول الشمال الأفريقي، فالدلتا معرض حوالي ٢٥٪ من مساحتها للغرق نتيجة للتغيرات المناخية، بخلاف تقليل خصوبة الأراضي المتبقية الصالحة للزراعة[١٥]

---

(١٤) التغييرات المناخية تشعل قضايا الصراع في العالم، الامارات اليوم، ١٢ أكتوبر ٢٠١٩

(١٥) محمد عمر، التغييرات المناخية المتصاعدة وتأثيرها على زيادة الصراع بالشرق الاوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات

وهذه الرؤية تتفق مع تأكيد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) في إن السبب الرئيس في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي يكمن في ثلاثة عوامل قد تتداخل أحيانا وهي: النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية العميقة، لاسيما موجات الجفاف الطويلة في بعض المناطق في القارة الأفريقية كشرقي القارة أو حول بحيرة تشاد. وتظهر تقديرات الفاو أن عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية ارتفع في ٢٠١٩ إذ إن العدد يتراوح حول ٨١٥ مليون شخص يوميا عالميا. فيما تظهر أن تقلب المناخ (IPCC) تقديرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ربما يرفع من خطر الجوع وسوء التغذية بنسبة ٢٠ في المائة بحلول ٢٠٥٠[١٦]

ايضا يهدد التغير المناخي الامن المائي للدول العربية نظرا لحالة الجفاف وقلة المياه التي دخلت فيها منطقة الشرق الأوسط منذ عقود، شهدت المنطقة توترات واسعة في هذا الشأن سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول التي تشترك في نهر واحد مثل العراق وتركيا وإيران، فقد استغلت أنقرة الظروف التي تمر بها العراق منذ ٢٠٠٣، للسطو على مياه نهر دجلة عبر حجز كميات ضخمة من المياه خلف سد إليسو الذي أنشئ على نهر دجلة،في يونيو ٢٠١٨ مما أدى إلى انخفاض كميات المياه المتدفقة بنسبة ٥٠ ٪، والتسبب في جفاف الكثير من الأراضي العراقية ولم يقف الأمر عند هذا الحد فإيران بدورها حولت مسار أنهار وجداول المائية تتدفق باتجاه العراق لتحصرها داخل أراضيها فقط لتوقف تدفق المياه التي تغذي نهر الزاب المتجه للعراق الذي يعتبر أحد ثلاثة روافد رئيسية لنهر دجلة، مما أثر على أهم المناطق بجنوب العراق. ونظرا لاعتماد العراق على حوالي ٧٠٪ من مياهها من خارج حدودها، فإنها ستواجه حالة من الصراع مستقبلا مع جيرانها رغم النفوذ الإيراني الآن داخلها، بخلاف التدخلات التركية وحالة الضعف التي يمر بها العراق بشكل عام، فحوالي ربع مليون هكتار من الأراضي العراقية تصحرت بسبب الجفاف وقلة المياه، بجانب هجرة الكثير من العراقيين في الجنوب لقراهم نتيجة الشح المائي

(١٦) أحمد ذكي عثمان، عامل تعقيد إضافي تغير المناخ يفاقم معاناة المدنيين في أوقات الحروب، مجلة الإنساني، ٢٨ أغسطس ٢٠١٩

إلى جانب العراق استغلت تركيا الأوضاع التي تمر بها سوريا لتخصم من حصصها المائية، فقد خفضت أنقرة في فبراير ٢٠١٨ مياه نهر الفرات عن الأراضي السورية، مما أثر على شمالي البلاد وسيهدد هذا الانخفاض ٢ مليون نسمة من سكان محافظة حلب التي تعتمد على نهر الفرات في الشرب أو الري، بجانب التأثير على انقطاع الطاقة الكهربائية، بخلاف محافظات أخرى مثل دير الزور والرقة وتأتي التحركات التركية سواء في العراق أو سوريا ضمن مشروعها المائي المسمى مشروع جنوب شرق الأناضول والذي تعمل أنقرة على تنفيذه منذ سنوات ولم تجد ظروفا أفضل من تلك التي يعيشها السوريون والعراقيون الآن

كذلك تسعى دولة الاحتلال الإسرائيلي لسرقة المياه العذبة من الأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا وجنوب لبنان، لأنها تعاني من فقر مائي شديد، نتيجة التغيرات المناخية التي تضرب المنطقة منذ سنوات، فإسرائيل تستولي سرقة من الأراضي السورية فقط حوالي ٨١٣ مليون متر مكعب مياه سنوياً ويقارب هذه النسبة مسلوب من الأراضي الفلسطينية المحتلة

ومن ثم يمكن القول إن التغيرات المناخية ستؤثر بشكل أساسي على مياه المنطقة العربية الصالحة للشرب فمن ناحية ستؤدي لزيادة نسبة التصحر بالمنطقة، والذي يغطي بالفعل حوالي ٦٨٪ من المساحة الإجمالية للمنطقة العربية، بخلاف ٢٠٪ من باقي المساحة مهددة بالتصحر . ومن ناحية أخرى ستؤدي التغيرات المناخية لزيادة حدة الصراعات في المنطقة سواء بين الدول وبعضها البعض، أو داخل الدولة الواحدة نتيجة الضغط على الموارد وهجرة بعض السكان من مناطقهم لمناطق أخرى بالدولة كما يجري في السودان وبعض الدول الأفريقية من خلافات على المراعي. وإلى جانب ذلك ستكون بعض المدن العربية الساحلية مهددة بالاختفاء نتيجة لزيادة منسوب مياه البحار، وهذا ليس أقل خطرا من انتشار حالة الندرة المائية والجفاف الناتجة عن قلة الأمطار بفعل ارتفاع درجات الحرارة في كوكب الأرض، وبالتالي ستكون منطقة الشرق الأوسط أولى المناطق التي ستندلع فيها النزاعات وانتشار المجاعات نتيجة التغيرات المناخية التي تسببت فيها الدول الصناعية بالأساس، وإن كان هذا الضرر أصابها هي الأخرى بدرجات متفاوتة

(١٧) محمد عمر، التغييرات المناخية المتصاعدة وتأثيرها على زيادة الصراع بالشرق الاوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات

فى السياق ذاته تؤثر الأحداث السريعة مثل العواصف والفيضانات على الهجرة بشكل مباشر وبشكل ملموس وأصبحت هذه الأحداث السبب الرئيسي للهجرة القسرية وخاصة النزوح الداخلى، ومن المتوقع أن تكثف آثار تغير المناخ مثل هذه الكوارث وتسرع معدلات النزوح في العقود المقبلة. لقد زاد عدد الأحداث السريعة مثل العواصف والفيضانات بمقدار الثلاثة أضعاف على مدى السنوات الثلاثين الماضية وتعد آثارها على الضعفاء المجتمعات المحلية مدمرة لا سيما في العالم النامى. وتشير التقديرات أنه منذ عام ٢٠٠٨ تم تشريد ما يقرب من سبعة وعشرين مليون شخص سنوياً بسبب الطبيعة. أما الأحداث بطيئة الحدوث مثل الجفاف، وندرة المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر والتآكل الساحلى أكثر تعقيدا وتتركز آثارها على الضعفاء مثل الشعوب الأصلية والنساء والأطفال وقد تكون هذه المجموعات أكثر اعتماداً على الموارد الطبيعية مما قد يؤدى إلى تفاقم التوترات السياسية والاجتماعية القائمة[١٨]

ومن ثم يمكن القول أنه من المتوقع أن تؤدي التغيرات المناخية إلى آثار تشمل صعود الجماعات المتطرفة والعنف والصراع بين المواطنين والدول، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى احتمالية نشوب صراعات بين الدول التي تتنافس لتأمين الموارد لمواطنيها. ولقد سلطت تقارير ستخباراتية امريكية صادرة في مارس ٢٠٢١ الضوء على آثار التغيرات المناخية واحتمالية أنها ستعمل على تفاقم المخاطر على الأمن الإنساني ومن ثم القومي، ولذا ستكون الدول مُجبرة على اتخاذ خيارات صعبة ومقايضات، وربما سيتم توزيع الأعباء بشكل غير متساو، مما يزيد من حدة المنافسة ويساهم في زعزعة الاستقرار ويجهد الجاهزية العسكرية ويشجع الحركات السياسية وحركات التمرد والإرهاب على تهديد أمن الدول وبقائها[١٩]

(١٨) د. حنان أبو سكين، تغير المناخ والامن الانساني الطريق إلى العدالة الانسانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣١ مارس ٢٠٢٠

(١٩) تغييرات المناخ تهديدات متصاعدة للامن القومي للدول، العين الاخبارية، ٢٤ اكتوبر ٢٠٢١

## ثالثا: جهود المجتمع الدولي لتقويض اثار التغير المناخي ونزع السلاح

يعتبر نزع السلاح من أهم المقاصد التي قامت وانشئت الامم المتحدة من أجلها إلا أنه في المقابل هناك من يشكك في أن تغير المناخ لا يجب أن يكون جزءا من اهتمام الامم المتحد بصفة عامة ومجلس الامن الدولي بصفة خاصة حيث يجب أن يظل فقط ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومما يزيد الأمور تعقيدا أن أعضاء الخمس الدائمين في المجلس هم من أسوأ منتهكي المناخ في العالم. على سبيل المثال تساهم الصين في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أكثر من أي دولة أخرى على أساس سنوي ، في حين أن الولايات المتحدة هي أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة على أساس تاريخي

يمنح ميثاق الأمم المتحدة مجلس الامن المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. بموجبها منح مجلس الامن الدولي سلطة تقديرية واسعة النطاق في كل من التحقيق في المواقف التي من المحتمل أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر بموجب الفصل السادس واتخاذ قرار بشأن تهديد السلام بموجب المادة ٣٩ من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وما يشكل تهديدا للسلام متروك لتقدير المجلس. وبناءا على ذلك وطبقا لتقديرات علماء البيئة وعلماء المناخ والمتخصصين في الأمن القومي فتم الاهتمام بالدور الذي يلعبه تغير المناخ في تحفيز النزاعات وتكثيف الكوارث الطبيعية وتهديد السلامة الإقليمية والسيادة ذاتها للعديد من الدول الجزرية مما يؤدي إلى تزايد النزاعات سواء الدولية أو غير ذات الطابع الدولي حيث تشير العديد من الدراسات إلى أن أزمة المناخ ستزيد من مخاطر النزاعات المسلحة العنيفة في المستقبل داخل البلدان. تضرب عواقب تغير المناخ أيضا صميم نظام ميثاق الأمم المتحدة القائم على السيادة. حيث يتوقع العلماء أن أربع دول جزرية مثل كيريباتي وجزر المالديف وجمهورية جزر مارشال وتوفالو قد تكون غير صالحة للسكن بحلول منتصف القرن وما ينتج عنه من احتمالية تزايد في معدلات انتشار الاسلحة بمختلف انواعها[٢٠]

(٢٠) Climate Change: A Threat to International Peace & Security?, Opinio Juris, 29 August 2020

# جهود الامم المتحدة لنزع السلاح

على مر التاريخ سعت الدول بشكل ثنائي أو متعدد الاطراف إلى العمل على نزع السلاح لبناء عالم أكثر أمان ولحماية الناس من الأذى. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة أدت الجهود المبذولة لنزع السلاح ولتحديد الأسلحة دور حاسم في منع العديد من الأزمات والصراعات المسلحة وإنهائها. لم تزل أسلحة الدمار الشامل ولا سيما الأسلحة النووية هي مصدر قلق رئيسي نظرا لقوتها التدميرية ولتهديدها للبشرية جمعاء. ويهدد التراكم المفرط للأسلحة التقليدية والاتجار غير المشروع بها السلم والأمن الدوليين والتنمية المستدامة، في حين يهدد استخدام الأسلحة التقليدية الثقيلة في المناطق المأهولة المدنيين. وتهدد تقنيات الأسلحة الجديدة والناشئة، من مثل الأسلحة المستقلة، الأمن العالمي مما دعي المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام متزايد بها في السنوات الأخيرة

وهناك أسباب كثيرة تحتم اتباع تدابير نزع السلاح، ومن تلك الأسباب: صون السلم والأمن الدوليين ،ودعم مبادئ الإنسانية، وحماية المدنيين، وتعزيز التنمية المستدامة، وتعزيز الثقة بين الدول ومنع النزاعات المسلحة وإنهائها. وتساعد تدابير نزع السلاح والحد من التسلح في ضمان الأمن الدولي والإنساني في القرن الحادي والعشرين، وبالتالي يجب أن تكون جزءًا لا يتجزأ من نظام أمن جماعي موثوق به وفعال[٢١]

ومن المعروف أن ميثاق الأمم المتحدة لا يمنع الدول الأعضاء فيها من امتلاك واستخدام الأسلحة التقليدية عندما يتم ذلك وفقًا للقانون الدولي. وهذا هو سبب استخدام مصطلحات مثل الحد من التسلح و الحد من الأسلحة أكثر من مصطلح نزع السلاح عند الإشارة إلى الأسلحة التقليدية. ومع ذلك قد تسبب بعض الأسلحة التقليدية قلقًا إنسانيًا إما بسبب طريقة استخدامها أو قد يتم استخدامها، أو بسبب تصميمها الذي يجعلها بل تتناسب مع القانون الإنساني الدولي[٢٢]

---

(٢١) نزع السلاح لتأمين مستقبل البشرية، الأمم المتحدة

(٢٢) نزع السلاح، الامم المتحدة

وطبقا لذلك فإن التسلح حق سيادي يكفله القانون الدولي والعلاقات الدولية، الا أن هناك ضوابط تعارفت عليها الدول في تعاملها مع هذا الموضوع، وظهرت الى الوجود اصطلاحات لكل منها معناها المحدد، فهناك اصطلاح نزع السلاح ومراقبة التسلح وعدم الإنتشار والحد من التسلح وغيرها، حيث شكل موضوع نزع السلاح مجال واسع للجهود الدولية المتفق عليها للتخفيض والإلغاء النهائي لكل أشكال الحرب، وقد صار اليوم مبدأ أساسيا من مبادئ القانون الدولي حيث يحدد ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها الطرق الواجب إتباعها لنزع السلاح، وذلك من خلال جهازين رئيسين من أجهزة المنظمة الدولية: الجمعية العامة ومجلس الأمن، كما تضم الأمم المتحدة لجنة تعرف باسم لجنة نزع السلاح تتألف من أعضاء الأمم المتحدة كافة

**نزع السلاح التام**: كان قرار الجمعية العامة الرقم ١٣٧٨تاريخ ١٩٥٩/١١/ ٢٠ أول وسيلة قانونية دولية لإقرار نص يعتبر أن نزع السلاح الشامل والعام، هو الغاية النهائية لعملية مراقبة التسلح، وأصبح هذا القرار فيما بعد جزءاً لا يتجزأ من عدد من الاتفاقات العديدة الأطراف، كإتفاقية موسكو سنة ١٩٦٣ التي تحرم التجارب النووية بوسائطها الثلاث واتفاقية عدم إنتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨. ومن اجدير بالذكر أن فكرة نزع السلاح الكامل كانت واضحة منذ العام ١٩٦١ ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وذلك من خلال مفاوضات حول المبادئ المقبولة لنزع سلاح تام، وقد نصت الفقرة الثالثة على :

١- تسريح القوات المسلحة وتفكيك الانشاءات العسكرية وخاصة القواعد

٢- القضاء على مخزون الأسلحة النووية والكيماوية والجرثومية

٣- تدمير وسائط إيصال أسلحة الدمار الشامل

٤- إلغاء المنظمات والوكالات والمعاهد المخصصة لتنظيم الجهود العسكرية، والتدريب العسكري

ومن ثم يمكن القول أن نزع السلاح بشكل كامل يتطلب شكل من أشكال الحكومة العالمية التي تردع أمة من الاعتداء على أخرى ففي عالم منزوع السلاح وبدون حكومة مسلحة تسليحا كافيا لمنع الاعتداء بين الأمم، فإن الاختلافات العقائدية والمصالح قد تؤدي بسهولة إلى تجدد النزاع العالمي وخطر الحرب ولكن أي حكومة عالمية قادرة على منع النزاع العالمي قد تتحول الى ديكتاتورية مطلقة ربما يجانب هذا القول الحقيقة في عالم القطب الواحد الذي نعيشه اليوم

- **مراقبة التسلح:** حلت مراقبة السلاح محل نزع السلاح في مفردات الخبراء منذ ستينيات القرن العشرين وكانت تعني هامش أوسع للعمل اكبر من نزع السلاح لأنها تتضمن خطوات تفرض التوازن، وتساعد في تجنب الحوادث ولكن كان من الصعب فصل موضوع مراقبة السلاح عن المشاكل السياسية لقد أدت عملية مراقبة السلاح والتسلح دور إيجابي يمكن تقديره عبر أبعاد ثلاثة:

١- الردع الثابت: وذلك بتأمين قوى كافية ومعقولة لردع الخصم من القيام بمغامرة سياسية غير محسوبة جيداً قد تؤدي الى الحرب
٢- مراقبة سلاح ثابتة: من خلال إقامة علاقات عسكرية متبادلة بين الدولتين، تسمح بمراقبة البناء العسكري والموارد العسكرية لكل منهما
٣- تثبيت الأزمات: بإيجاد شكل من أشكال القوى عند الطرفين تمنع أياً منهما، وقت الأزمات من القيام بالضربة الاولى

وفي الواقع استطاعت تدابير مراقبة الأسلحة أن تفتح الباب بين الاطراف المتحاربة لمحاولة بناء الثقة، من خلال الاتصالات اكثر من تغيير واقع القوى العسكرية على الأرض[٢٣]

ايضا تتعامل اللجنة الأولى للأمم المتحدة مع نزع السلاح والتحديات العالمية للسلام التي تؤثر على المجتمع الدولي، وتسعى اللجنة إلى إيجاد أكبر قدر ممكن من الحلول للتهديدات الواجدة في حدود نظام الأمن الدولي. بما في ذلك نزع السلاح وتحديد الأسلحة ذات الصلة، كما أنه يعزز التدابير التعاونية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار من خلال خفض مستويات الأسلحة

(٢٣) سباق التسلّح الدولي بين هواجس الأمن والطموح السياسي والمصالح الاقتصادية، مجلة الجيش اللبناني

وتتعاون اللجنة بشكل وثيق مع هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح. حيث تأسست هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة كهيئة منبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تتألف من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإن إنشاء هذه الهيئة هو هيئة تداولية مسؤولة عن استعراض مختلف القضايا في مجال نزع السلاح، وتقديم توصيات بشأن نزع السلاح، ومتابعة قرارات وتوصيات الدورة الاستثنائية. أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هدف نزع السلاح لأن الأمم المتحدة كانت واحدة من أولى الجهود الدبلوماسية الأساسية لتعزيز نزع السلاح النووي. وفي سنة ١٩٧٨ عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة الاستثنائية الأولى بشأن نزع السلاح واعترفت بأن نزع السلاح النووي يجب أن يكون الهدف الرئيسي لنزع السلاح أي أن هذا الهدف يعتبر الهدف الرئيسي. وقد اتخذ الأمين العام للأمم المتحدة إجراءات لتحقيق هذا الهدف. وتستمر نظرية الردع النووي في الوجود كجزء من السياسات الأمنية لجميع الدول الحائزة والعديد من حلفائها [٢٤]

وفي عام ٢٠١٧ وقعت ١٢٢ دولة على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وعلى الرغم من مقاطعتها من قبل الدول النووية، إلا أنها لا تتمتع فقط بطابع رمزي ، ولكنها أيضًا تحدد اتجاهًا لغالبية الدول التي تنظر إلى حجة الردع بشكل متناقض وتحاول عدم فصل الأسلحة النووية عن الأسلحة التقليدية حيث أن كلاهما لهما تأثير مدمر على السكان المدنيين.حيث سيكون للتصعيد النووي بين باكستان والهند أو كوريا الشمالية وأعدائها عواقب وخيمة لكن هذا ينطبق أيضا على الحروب العديدة التي خاضت بالأسلحة التقليدية كما هو الحال في سوريا واليمن وأفغانستان وأوكرانيا وليبيا [٢٥]

مبادرة ستوكهولم تهدف التي تأسست في عام ٢٠١٩ إلى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وتعزيز نزع السلاح النووي ، والتحرك نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. في العام الماضي قدمت المبادرة في برلين ٢٢ اقتراحًا ملموسًا لتنشيط جهود نزع السلاح النووي وتعزيزها. في السنوات الأخيرة ، أظهرت إسبانيا التزاما ثابتا في مجال نزع السلاح النووي ، وتعزيز تنفيذ أهداف مبادرة ستوكهولم ، مع التعبئة والسعي إلى تحقيق "Stepping Stones" الدبلوماسية للحصول على الدعم لوثيقة توافق في الآراء على الصعيد الدولي. المجتمع قبل المؤتمر الاستعراضي ونتيجة لهذا الالتزام ، عرضت إسبانيا تنظيم هذا الاجتماع الوزاري الرابع ، بعد الاجتماع الذي عُقد في عمان (الأردن) في يناير من هذا العام على هامش الاجتماع الوزاري ، ستعقد الوزيرة اجتماعات ثنائية مع وزراء خارجية ألمانيا والسويد والأردن وكازاخستان حيث ستناقش معهم القضايا العامة في جداول الأعمال الثنائية ذات الصلة [٢٦]

---

(٢٤) جهود منظمة الأمم المتحدة لنزع السلاح، موقع e عربي، ٦ فبراير ٢٠٢١

(٢٥) International Security & Disarmament, The International Institute for Peace

(٢٦) إسبانيا تستضيف الاجتماع الوزاري لمبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي، الجامعة الاسبانية العربية، ٣ يوليو ٢٠٢١

## جهود المجتمع الدولي لتقويض اثار التغير المناخي

تشير العديد من الدراسات إلى أن أزمة المناخ ستزيد من مخاطر النزاعات المسلحة العنيفة في المستقبل داخل البلدان. ومن هنا ينبغي لمجلس الامن أن يتخذ نهجاً أكثر استباقية يقوم على المخاطر في التعامل مع المناخ. في عام ٢٠١٧ اتخذ المجلس خطوة تاريخية بالاعتراف على وجه التحديد بآثار تغير المناخ المزعزعة للاستقرار على الصراع في حوض بحيرة تشاد. وأعقب ذلك بتصريحات مماثلة في مالي والصومال ودارفور. ولدى القيام بذلك شدد المجلس على الحاجة إلى إجراء تقييمات كافية للمخاطر واستراتيجيات إدارة المخاطر لمعالجة مناطق الصراع في المستقبل. وبينما أقر المجلس بالعلاقة بين تغير المناخ والصراع في هذين القرارين إلا أنهما كانا في الأساس رد فعل بطبيعتهما، فمن الواضح أن تغير المناخ سيكون له تأثير كبير مزعزع للاستقرار في منطقة الساحل الأفريقي والعديد من الدول النامية في مناطق أخرى. يمكن أن يتخذ تطوير إجراءات تقييم المخاطر الاستشرافية عدة أشكال. كما يمكن للمجلس أن ينسق مسائل مناخية وأمنية محددة عبر أجهزة الأمم المتحدة المهتمة. يمكن أن يشمل ذلك تطوير نظام إنذار مبكر للمناخ. والأفضل من ذلك يمكن للمجلس إنشاء نظام غرفة مقاصة لتبادل معلومات الإنذار المبكر عبر أجهزة الأمم المتحدة أو إنشاء منزل مؤسسي أكثر رسمية لمساعدة الأمم المتحدة في الاستجابة لأزمة المناخ في المستقبل. في كلتا الحالتين ، يجب على المجلس - الذي تعرض لانتقادات تاريخية باعتباره مؤسسة تفاعلية - أن يفكر بشكل استباقي في المكان الذي من المحتمل أن يحدث فيه اضطراب المناخ في المستقبل والصراع. من الأفضل تبني نهج استباقي قائم على المخاطر في التعامل مع المناخ اليوم ، بدلاً من انتظار حدوث اضطراب مناخي حتميًا

## أما على مستوى الدول

يجب على الدول أن تتخذ خطوات جادة لمواجهة التغير المناخي بأسرع ما يمكن، وبأقصى قدر ممكن من الإنسانية. وعبر جهودها لمجابهة تغير المناخ ويجب على الدول ألا تلجأ إلى إجراءات تنتهك حقوق الإنسان على نحو مباشر أو غير مباشر. فمثلا يجب عدم إقامة المحميّات الطبيعية أو مشاريع الطاقة المتجددة على أراضي الشعوب الأصلية من دون استشارتها والحصول على موافقتها

(٢٧) Climate Change: A Threat to International Peace & Security?, Opinio Juris, 29 August 2020

وفي التدابير كافة ينبغي للدول احترام الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة لكل الأشخاص المتضررين، إضافة إلى احترام حقهم في الوصول إلى سبل رد المظالم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. كما يجب على الدول أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لمساعدة كل من هو في نطاق ولايتها القضائية على أن يتكيّف مع آثار التغير المناخي المتوقعة والتي لا مناص منها، وبالتالي أن تقلل إلى أدنى الحدود تأثير التغير المناخي على حقوق الإنسان الخاصة به بصرف النظر عما إذا كانت الدولة مسؤولة عن تلك الآثار، لأن على الدول التزام بحماية الناس من الأضرار التي تسببها أطراف ثالثة. على أن يتم ذلك من خلال وفاء الدول بالتزامها بتخفيف الآثار الضارة للتغير المناخي من خلال اتخاذ أكثر الإجراءات طموحًا للحيلولة دون حدوث انبعاثات الدفيئة أو الحدّ منها في أقصر إطار زمني ممكن. وبينما على الدول الغنية أن تقود المسيرة، داخليًا وعبر التعاون الدولي في آنٍ واحد، يجب على كل الدول اتخاذ كافة الخطوات المعقولة لتقليص الانبعاثات الغازية بأقصى ما تستطيع[٢٨]

**وفي النهاية يمكن القول** إن الذي يميز الأمن الدولي هو كونه يتحقق في إطار جماعي دولي، كذلك البيئة التي تشكل هذا الإطار لا يمكن المحافظة عليها الا في إطار جماعي يشمل كافة الأطراف التي تعيش في داخل هذا الإطار وبدون هذا الجهد الجماعي لا يمكن ان يتحقق الأمن البيئي الذي يوفر الإطار المناسب المشجع لتحقيق الأمن الدولي او أعلى درجة ممكنة من الأمن الدولي. فتحقيق الأمن الدولي بصورته المطلقة حالة مثالية يصعب تحقيقها في إطار عالمي يمتاز بتضارب الأولويات وتقاطع المصالح. واجمالا فان قضية التغيُّرات المناخيَّة أصبحت من أشد القضايا خطورة على المستوي المحلي والدولي حيث لا يمكن إنكار أن تغير المناخ أصبح ينظر إليه بشكل متزايد على أنه من مصادر تهديد أمن الدول والأقاليم، وأحد أكثر التهديدات المحتملة على الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين. فمما لا شك فيه أن ندرة الموارد، والتحولات السكانية الهائلة، والكوارث الطبيعية، وانتشار الأوبئة والأمراض المُعدية، وكذلك الجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر والاحتباس الحراري وذوبان الجليد؛ هي بعض العواقب المتوقعة لتغير المناخ، والتي من شأنها أن تدفع العالم نحو مزيد من الصراعات وعدم الاستقرار، ما يهدد الأمن الإنساني والأمن القومي للدول خاصة في القارة الافريقية لما لها من تداعيات تُشكل خطرًا يُحيط بمُستقبل الأجيال القادمة الذين لهم الحق في البقاء في بيئة نظيفة آمنة ، وأنَّ التغيُّرات البيئية التي تتعرض لها الدول الافريقية هي قضية يتطلب التصدي لها تضافر الجهود والدولية والمحلية، حيث إنها تتجاوز الحدود الوطنية وتمتد إلى سائر أنحاء الأرض مُعرضةً الامن العالمي، وجميع الكائنات الحية للخطر وفي مُقدمتها الإنسان

(٢٨) التغير المناخي، منظمة العفو الدولية

# أهم التوصيات

دعم التعاون الإقليمي لتطوير أنظمة الرصد والإنذار المبكر للكوارث المناخية، والمشاركة في التعاون والحوار الإقليمي حول نظم إنتاج الأغذية

ضرورة التكيف مع التغيرات المناخية من أجل تطبيق نظام مرن لإنتاج الغذاء في العالم، يتطلب إجراء تغييرات مؤسسية وتكنولوجية واقتصادية، ليس فقط في الدول المصدرة للغذاء ولكن أيضاً في الدول المستوردة له

تطبيق النهج متعدد الأبعاد لحل النزاعات لتعزيز عالم أكثر سلامًا وصحة وأمانًا

زيادة النقاش ونشر المعلومات حول الروابط بين هذه القضايا البيئية والصراعات العالمية لمعالجة الأسباب الكامنة وراء العنف وتعزيز الحل السلمي للنزاع الذي يأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والصحية

على مراكز الفكر ومتخذي القرار وجوب الالتزام بوضع رؤية مستقبلية قائمة على خطط وتحركات فورية للحد من التداعيات السلبية للتغيرات المناخية وانعكاساتها على الأمن العالمي

ينبغي للدول احترامُ الحق في الحصول على المعلومات والمشاركة لكل الأشخاص المتضررين من التغير المناخي وتداعياته الامنية إضافة إلى احترام حقهم في الوصول إلى سبل ردّ المظالم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان

يجب أن يناقش المجلس ما إذا كانت عواقب أو أسباب تغير المناخ تشكل تهديدًا للسلام بالمعنى المقصود في المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة. يؤدي القيام بذلك إلى رفع مستوى تغير المناخ وتأثيراته الأمنية على المسرح الدولي ويعمل كمفتاح محتمل يفتح الباب أمام قائمة من إجراءات المتابعة القوية والملزمة قانونًا للمجلس

ينبغي وجود آليات أو قواعد عامة في نصوص ميثاق الامم المتحدة للرقابة والتفتيش التي لا بد منها لتخفيف فاعلية إجراءات عملية نزع السلاح،

تفعيل نص المادة ٢٦ التي أشارت إلى لجنة أركان الحرب التي نصت عليها المادة٤٧ إلاَّ أنها لم تتحقق وبقي النص جامدا أو عديم الأثر مع استحالة تطبيقها نظرا للإجراءات التي تتطلبها إضافة إلى هذا جاء نص المادة ٢٦ ضمن الفصل الخامس من الميثاق؛ وبالتالي لا يمكن لمجلس الأمن التصرف بنزع السلاح وفقًا للفصل السابع منه

GCLA

Global Coalition for Limitation of Armaments

# الروابط الخاصة بالمراجع


١- التغير المناخي وتداعياته على الأمن الدولي(1989-2018) ، الموسوعة الجزائرية، الرابط، https://bit.ly/3uLaWYg

٢- التغير المناخي وتداعياته على الأمن الدولي(1989-2018) ، الموسوعة الجزائرية، الرابط، https://bit.ly/3uLaWYg

٣- راجع المادة الاولي من الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ على الرابط، https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

٤- داليا صقر، تغير المناخ والدروس المستفاد من كوفيد -١٩، حلول للسياسات البديلة، ٢ يونيو ٢٠٢٠، الرابط، https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/448/climate-change-and-lessons-learned-from-covid-19

٥- د. محمد نادي، ميثاق الامم المتحدة ونزع السلاح، المنظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الاحمر، ١١ نوفمبر ٢٠٢٠، الرابط، https://bit.ly/3JNJRrT

٦- - يرجى الرجوع إلى نصوص المواد المذكورة من ميثاق الامم المتحدة على الرابط، https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

٧- د. محمد نادي، ميثاق الامم المتحدة ونزع السلاح، المنظمة العربية للهلال الاحمر والصليب الاحمر، ١١ نوفمبر ٢٠٢٠، الرابط، https://bit.ly/3JNJRrT

8- Calder Walton& Sean Power, Climate Change, Intelligence, and Global Security, Belfer Center, May 2021, link, https://www.belfercenter.org/publication/report-climate-change-intelligence-and-global-security

٩- التغييرات المناخية تشعل قضايا الصراع في العالم، الامارات اليوم، ١٢ أكتوبر ٢٠١٩، الرابط، https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2019-10-12-1.1261293

١٠ - د. حنان أبو سكين، تغير المناخ والامن الانساني الطريق إلى العدالة الانسانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣١ مارس ٢٠٢٠، الرابط، http://www.acrseg.org/41559

١١- محمد عمر، التغييرات المناخية المتصاعدة وتأثيرها على زيادة الصراع بالشرق الاوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، الرابط، http://www.acrseg.org/40894

١٢- تقرير استخباراتي امريكي يحذر من احتدام التوتر في الشرق الأوسط وحول العالم، موقع BBC عربي، الرابط، https://www.bbc.com/arabic/science-and-tech-59009406

١٣- أحمد ذكي عثمان، عامل تعقيد إضافي تغير المناخ يفاقم معاناة المدنيين في أوقات الحروب، مجلة الإنساني، ٢٨ أغسطس ٢٠١٩، الرابط، https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/08/28/3193/

١٤- التغييرات المناخية تشعل قضايا الصراع في العالم، الامارات اليوم، ١٢ أكتوبر ٢٠١٩، الرابط، https://www.emaratalyoum.com/politics/reports-and-translation/2019-10-12-1.1261293

١٥- محمد عمر، التغييرات المناخية المتصاعدة وتأثيرها على زيادة الصراع بالشرق الاوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، الرابط، http://www.acrseg.org/40894

١٦- أحمد ذكي عثمان، عامل تعقيد إضافي تغير المناخ يفاقم معاناة المدنيين في أوقات الحروب، مجلة الإنساني، ٢٨ أغسطس ٢٠١٩، الرابط، https://blogs.icrc.org/alinsani/2019/08/28/3193/

١٧- محمد عمر، التغييرات المناخية المتصاعدة وتأثيرها على زيادة الصراع بالشرق الاوسط، المركز العربي للبحوث والدراسات، الرابط، http://www.acrseg.org/40894

١٨- د. حنان أبو سكين، تغير المناخ والامن الانساني الطريق إلى العدالة الانسانية، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٣١ مارس ٢٠٢٠، الرابط، http://www.acrseg.org/41559

١٩- تغييرات المناخ تهديدات متصاعدة للامن القومي للدول، العين الاخبارية، ٢٤ اكتوبر ٢٠٢١، الرابط، https://bit.ly/3gqd0g7

20- Climate Change: A Threat to International Peace & Security?, Opinion Juris, 29 August 2020, link, https://www.trtworld.com/magazine/climate-change-and-global-security-what-s-at-stake-51710

٢١- نزع السلاح لتأمين مستقبل البشرية، الأمم المتحدة الرابط، https://www.un.org/ar/observances/disarmament-week

٢٢ - نزع السلاح، الامم المتحدة ، الرابط، https://www.un.org/ar/global-issues/disarmament

٢٣- سباق التسلّح الدولي بين هواجس الأمن والطموح السياسي والمصالح الاقتصادية، مجلة الجيش اللبناني، الرابط، https://bit.ly/3BFkzcn

٢٤- جهود منظمة الأمم المتحدة لنزع السلاح ، موقع e عربي، ٦ فبراير ٢٠٢١، الرابط، https://bit.ly/3Bx7uC7

25 - International Security & Disarmament, The International Institute for Peace, link, https://www.iipvienna.com/international-security-disarmament

٢٦- إسبانيا تستضيف الاجتماع الوزاري لمبادرة ستوكهولم لنزع السلاح النووي، الجامعة الاسبانية العربية، ٣ يوليو ٢٠٢١، الرابط، https://bit.ly/359rQF8

27- Climate Change: A Threat to International Peace & Security?, Opinion Juris, 29 August 2020, link, https://www.trtworld.com/magazine/climate-change-and-global-security-what-s-at-stake-51710

٢٨- التغير المناخي، منظمة العفو الدولية، الرابط، https://bit.ly/3oZwbSB